ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحليل المالي بالنسب ودوره في قرار الإقراض المصرفي (دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية الأردنية)

Financial Ratio Analysis and its Role in the Decision of Bank Lending (A Field Study on a Sample of Jordanian Commercial Banks)

د. مقبل أحمد مقبل أحمد، moqbelnazzal@yahoo.com

تاريخ استلام البحث: 8 / 7 / 2025 تاريخ قبول البحث: 4 / 9 / 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي بالنسب في قرار اقراض المنشآت طالبة الاقتراض من المصارف التجارية الأردنية، بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لكل من المجموعات الخمس للنسب المالية في قرارات الإقراض، وللنسب الفرعية داخل كل مجموعة من تلك المجموعات. ولتحقيق الأهداف تم تصميم استبانة تغطي مجموعات النسب المالية الخمس. وقد تم توزيع الاستبانة على العاملين في المجال الائتماني ضمن دائرتي إدارة أعمال الشركات ومراجعة الائتمان بالإدارة العامة لأربعة من المصارف التجارية الأردنية. بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الاحصائي (89) استبانة خضعت للتحليل الاحصائي وفق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). توصل البحث أن للتحليل المالي بالنسب دور في قرار الإقراض المصرفي، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعات النسب المالية (السيولة، النشاط، الربحية، المديونية، والسوق) المستخدمة من قبل المصارف التجارية الأردنية في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار إقراض المنشآت طالبة الإقراض، وأن جميع مجموعات النسب المالية تعتبر هامة في قرار الإقراض المصرفي، مع وجود اختلاف في الأهمية النسبية لها. أوصى البحث المصارف التجارية الأردنية بضرورة إيلاء مجموعة نسب النشاط مزيداً من الأهمية، واجراء مراجعة مستمرة لدرجة الأهمية النسبية الممنوحة لكل مجموعة من مجموعات النسب المالية المستخدمة في دراسة طلبات الاقتراض، وللنسب المالية الفرعية داخل كل مجموعة من تلك المجموعات، وزيادة الاهتمام بتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في المجال الائتماني حول موضوع التحليل المالي بالنسب.

الكلمات المفتاحية: *التحليل المالي بالنسب، الإقراض المصرفي، المصارف التجارية الأردنية.*

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract:

The study aimed to identify the role of financial ratio analysis in the lending decision of establishments requesting loans from Jordanian commercial banks, in addition to determining the relative importance of each of the five groups of financial ratios in lending decisions, and the sub-ratios within each of those groups. To achieve the goals, a questionnaire was designed covering the five groups of financial ratios. The questionnaire was distributed to employees working in the credit field within the Corporate Business Management and Credit Review Departments at the Head Office of four Jordanian commercial banks. The number of questionnaires valid for statistical analysis amounted to (89) questionnaires, which were subjected to statistical analysis according to the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program. The research found that financial analysis by ratios plays a role in the bank lending decision, there is a statistically significant relationship between the groups of financial ratios (liquidity, activity, profitability, debt, and market) used by Jordanian commercial banks in studying loan applications at the credit study stage and the decision to lend to the establishments requesting the loan, and that all groups of financial ratios are considered important in the bank lending decision, with a difference in their relative importance. The study recommended that Jordanian commercial banks should give more importance to the group of activity ratios, and conduct a continuous review of the degree of relative importance given to each group of financial ratios used in studying loan applications, and to the sub-financial ratios within each of those groups, and increase attention to qualifying and training cadres working in the credit field on the subject of financial analysis by ratios.

Key words : *Financial ratio analysis, bank lending, Jordanian commercial banks*

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

تلعب المصارف دوراً حيوياً في تطور ونمو الاقتصاد الوطني من خلال جمعها للمدخرات من وحدات الفائض في شكل ودائع لآجال مختلفة، وتوظيف جزء كبير من تلك الودائع في إطار تسهيلات ائتمانية وقروض تمنح لوحدات العجز وتعود بالفائدة على جميع القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني (عريوة وزغبة، 2018م، ص ص.83-84). وفي الأردن تساهم المصارف بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، وتعتبر المكون الرئيسي للقطاع المالي، حيث شكلت اجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام (2023م) ما نسبته (91.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، كما شكلت موجوداتها في نهاية نفس العام ما نسبته (96.3%) من اجمالي موجودات القطاع المالي (تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني، 2023م، ص.ص.23-25). وتعتبر عملية الإقراض من أهم عمليات المصارف التجارية، وتعد الاستخدام الأكثر جاذبية لأي مصرف تجاري، فمن خلال منحه للقروض يستطيع المصرف التجاري ضمان الاستمرارية والنمو كونها تمثل المورد الأساسي الذي يعتمد عليه في الحصول على ايراداته، ولكن من جهة أخرى تعتبر عملية منح القروض استخدام الأموال الأكثر قسوة لما يحمله من مخاطر قد تؤدي إلى تآكل ربحية المصرف وبدء أزمته وتعثره (بن سدات ويماني، 2023م، ص.522).

إن نجاح المصرف التجاري مرهون بنجاح نشاطه الاقراضي الذي بدوره يعتمد نجاحه على تفادي المخاطرة الائتمانية المرافقة له قدر الامكان، مما يتطلب من المصرف السعي جاهداً لإنجاح العملية الاقراضية بمراحلها المختلفة بدءًا من مرحلة تقديم العميل لطلب الحصول على القرض وحتى تحصيل المصرف لمبلغ القرض الممنوح وفوائده بتاريخ أو بتواريخ الاستحقاق المتفق عليها. وتعتبر مرحلة الدراسة الائتمانية حجر الزاوية في اتخاذ القرار الاقراضي، فمن خلالها يتم الحكم على الجدارة الائتمانية للمنشأة طالبة الاقتراض ومن ثم التوصية بمنح أو عدم منح القرض المطلوب، وذلك بعد دراسة الباحث الائتماني مجموعة من المعلومات ومن مصادر مختلفة عن المنشأة طالبة الاقتراض والتي يشكل التحليل المالي للقوائم المالية أحدها والذي بدوره يتضمن احتساب وتفسير النسب المالية لتلك المنشأة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مشكلة الدراسة:

يوفر التحليل المالي بالنسب معلومات عن الحالة المالية للمنشأة طالبة الاقتراض يتم الاستعانة فيها من قبل الباحث الائتماني عند دراسة طلبات الاقتراض، والتي تعتبر من تلك المعلومات المطلوبة للحكم على الجدارة الائتمانية لتلك المنشأة، وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في أن تجاهل تلك المعلومات المستمدة من التحليل المالي بالنسب سوف يؤثر على سلامة قرارات الإقراض لدى المصارف التجارية، الأمر الذي يعرض قروضها الممنوحة للتعثر ويؤثر بشكل سلبي على أرباحها واستمرارها.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالتساؤل حول دور التحليل المالي بالنسب الذي تستخدمه المصارف التجارية الأردنية عند دراستها لطلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية في قرار إقراض المنشآت طالبة الاقتراض، حيث ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1 –هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي بالنسب المستخدم في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار اقراض المصارف التجارية الأردنية للمنشآت طالبة الاقتراض؟

2 – هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المجموعات الخمس للنسب المالية كل على حده (سيولة، نشاط، مديونية، ربحية، وسوق) وقرار اقراض المصارف التجارية الأردنية للمنشآت طالبة الاقتراض؟

3 –ما هي الأهمية النسبية لكل من المجموعات الخمس للنسب المالية في قرارات الإقراض؟ وما هي الأهمية النسبية للنسب الفرعية داخل كل مجموعة من النسب المالية في قرار اقراض المصارف التجارية الأردنية للمنشآت طالبة الاقتراض؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المصارف التجارية ونشاطها الاقراضي في تنمية الاقتصاد الوطني، ومن التعرف على دور التحليل المالي بالنسب المستخدم من قبل تلك المصارف في قرارات اقراض المنشآت طالبة الاقتراض، حيث يعتبر استخراج واستقراء النسب المالية مصدر مهم من تلك المعلومات الائتمانية التي يعتمد عليها الباحث الائتماني في المصارف التجارية في دراسة طلبات الاقتراض عند اجرائه الدراسة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الائتمانية التي على ضوئها يتم تقدير الجدارة الائتمانية للمنشأة طالبة الاقتراض، الأمر الذي يساعد دوائر الائتمان في تلك المصارف من تقليل درجة المخاطرة الائتمانية المصاحبة لنشاطها الاقراضي الذي يمثل الاستخدام الرئيسي لأموالها، وهو ما ينعكس بالتالي بشكل إيجابي على سلامة الجهاز المصرفي برمته.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة على النحو التالي:

1 –التعرف على المجموعات الخمس للنسب المالية والمتمثلة بنسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب الربحية، ونسب السوق، وعلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تلك المجموعات (مجتمعة ومنفصلة) المستخدمة من قبل المصارف التجارية الأردنية في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار إقراض المنشآت طالبة الإقراض.

2 –تحديد الأهمية النسبية لكل مجموعة من النسب المالية في قرارات الإقراض، وللنسب الفرعية المتعلقة بقياس كل مجموعة من النسب المالية.

3 –تقديم المساهمة العلمية المناسبة من خلال جملة من المقترحات والتوصيات.

فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى فرضية رئيسية مفادها أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي بالنسب المستخدم من قبل المصارف التجارية الأردنية في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار إقراض المنشآت طالبة الاقتراض.

وينبثق منها خمس فرضيات فرعية هي:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة نسب السيولة المستخدمة من قبل المصارف التجارية الأردنية في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار إقراض المنشآت طالبة الاقتراض.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة نسب النشاط المستخدمة من قبل المصارف التجارية الأردنية في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار إقراض المنشآت طالبة الاقتراض.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة نسب المديونية المستخدمة من قبل المصارف التجارية الأردنية في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار إقراض المنشآت طالبة الاقتراض.

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة نسب الربحية المستخدمة من قبل المصارف التجارية الأردنية في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار إقراض المنشآت طالبة الاقتراض.

الفرضية الفرعية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة نسب السوق المستخدمة من قبل المصارف التجارية الأردنية في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار إقراض المنشآت طالبة الاقتراض.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الاستنباطي لوصف مجال الدراسة المتعلق بالتحليل المالي بالنسب وقرار الإقراض المصرفي، بالإضافة إلى كل من المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل وتفسير البيانات التي تم الحصول عليها من أرض الواقع.

حدود الدراسة:

1 –الحدود الموضوعية: الاقتصار على التحليل المالي بالنسب دون غيره من العناصر الأخرى التي يتم دراستها في مرحلة اعداد الدراسة الائتمانية للتوصية بمنح أو عدم منح القرض المطلوب، بالإضافة إلى الاقتصار على قرار الاقراض للمنشآت فقط.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2 – الحدود المكانية: اقتصار الدراسة على المصارف التجارية دون الأنواع الأخرى من المصارف، وعلى عينة من المصارف التجارية الأردنية فقط.

3 –الحدود الزمانية: فترة اعداد الدراسة الممتدة من نهاية أغسطس للعام (2024م)، ولغاية شهر مارس من عام (2025م).

4 –الحدود البشرية: الاقتصار على العاملين في المصارف التجارية الأردنية ضمن دائرتي إدارة أعمال الشركات، ومراجعة الائتمان، وفي الإدارة العامة فقط.

5 – الحدود اللغوية: الاعتماد على بيانات ثانوية باللغة العربية والانجليزية فقط.

الدراسات السابقة:

1 –دراسة (الكحلوت، 2005): هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف (تجاري، إسلامي، متخصص) العاملة (وطني، عربي، أجنبي) بقطاع غزة على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية. ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة (كافة مجتمع الدراسة) المتمثلة بخمسة عشر مصرفاً بعدد (38) إدارة وفرع ومكتب مسجلة لدى سلطنة النقد في قطاع غزة حتى عام (2003م)، وقد تم توزيع (76) استبانة على محللي الائتمان بمعدل متوسط استبانتين لكل إدارة أو فرع أو مكتب، وتم استرجاع (71) استبانة صالحة للتحليل الاحصائي. ومن أهم النتائج التي أشارت اليها الدراسة أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جداً لدى المصارف عينة الدراسة لأن الغالبية العظمى من محللي الائتمان في تلك المصارف لا يستخدمون التحليل المالي علماً بأنهم يطلبون معلومات مالية من المنشآت التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان، كما أنه لا يوجد إدراك لدى غالبية محللي الائتمان بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني، وأنهم كذلك (محللي الائتمان) يستغنون عن اجراء التحليل المالي عند توفر ضمانات عينية ومالية كافية. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن مجموعة نسب النشاط هي الأكثر استخداماً من قبل محللي الائتمان من اجمالي استخدامهم للنسب بشكل عام، تليها مجموعة نسب السيولة، تليها مجموعة نسب الربحية، تليها مجموعة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نسب توازن الهيكل التمويلي، ثم مجموعة نسب السوق، ومجموعة نسب الديون، وأن أكثر نسبة يستخدمها محللي الائتمان من مجموعة نسب النشاط هي متوسط فترة التحصيل، ومن نسب السيولة هي نسبة السيولة السريعة، ومن نسب الربحية هي نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات، ومن نسب توازن الهيكل التمويلي هي نسبة القروض إلى الموجودات، ومن نسب السوق هي نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية، ومن نسب الديون هي نسبة تغطية الفوائد. خرجت الدراسة بمجموعة توصيات أهمها ضرورة اهتمام المصارف بالتحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان وعدم تركيزها بالدرجة الأولى على الضمانات، وتشجيع محللي الائتمان على زيادة الاهتمام بالنسب المالية ذات العلاقة بترشيد قرار منح الائتمان.

تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة في مجال تطبيقها على المصارف التجارية فقط والأردنية منها فقط، وفي التطرق إلى عدد أكبر من النسب داخل مجموعات النسب المالية، واعتمادها على العاملين في المجال الائتماني في الإدارة العامة للمصارف التجارية لجمع البيانات الأولية للدراسة بخلاف الدراسة السابقة التي اعتمدت على الإدارة والفروع والمكاتب.

2 –دراسة (Awuor, 2011): هدفت الدراسة إلى تحديد النسب المالية شائعة الاستخدام في قرارات تقييم الائتمان، ومدى تطبيق المصارف التجارية للنسب في اتخاذ قرارات الائتمان في دولة كينيا. ولجمع بيانات الدراسة تم اعداد استبانة وتوزيعها على موظفي الائتمان لدى جميع المصارف التجارية المرخصة في دولة كينيا والبالغ عددها (43) مصرفاً، إلا أنه من تلك المصارف المستهدفة للدراسة استجاب فقط (28) مصرف، أي بمعدل استجابة بلغ (65%). ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هو أن جميع المصارف التجارية تستخدم دائماً النسب المالية في تقييم عملائها من الشركات لأغراض الإقراض، وأن مجموعة نسب السيولة تعتبر الأكثر استخداماً من قبل المصارف في تقييم الائتمان، تليها مجموعة نسب النشاط، ثم مجموعة نسب الربحية، وأنه يتم تطبيق مجموعة نسب السيولة بمعدل مرتفع من قبل المصارف حيث تلعب كلاً من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة أدواراً مهمة في تقييم العملاء إلا أن نسبة السيولة السريعة تعتبر الأكثر أهمية (استخداماً)، وأن المصارف تستخدم نسب النشاط إلى حد كبير في تقييم العملاء من الشركات حيث أن جميع نسب النشاط تعتبر مهمة في ذلك، إلا أن أهمها هو معدل دوران اجمالي الأصول، تليها معدل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دوران المخزون السلعي، ثم معدل دوران صافي الأصول، ومعدل دوران الذمم المدينة، وأنه على الرغم من استخدام المصارف مجموعة نسب الربحية بدرجة عالية إلى حد ما إلا أنه ليست كل النسب بهذه المجموعة تعتبر مهمة للمصارف، وأن الأهم من تلك النسب هي هامش الربح التشغيلي، تليها العائد على حقوق الملكية، تليها هامش الربح الصافي، ثم نسبة حجم الربح، وهامش الربح الإجمالي. من أهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة تطوير المصارف التجارية في كينيا طريقة داخلية لتقييم عملائها من الشركات بدلاً من الاعتماد على مكتب الائتمان المرجعي (Credit Reference Bureau)، وأن تقوم كذلك بإجراء البحوث لتطوير البرمجيات التي يمكن أن تسهل عملية التقييم من خلال تطبيق النسب القياسية (المعيارية) والمتغيرات الأخرى.

تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة في مجال تطبيقها على المصارف التجارية الأردنية، وفي دراسة كل من مجموعة نسب المديونية والسوق من ضمن مجموعات النسب المالية، بالإضافة إلى التطرق لعدد أكبر من النسب المالية داخل كل من مجموعة نسب السيولة والنشاط.

3 –دراسة (ميلي، 2018): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية الجزائرية. ومن أجل تحقيق ذلك تم تصميم استبانة وتوزيعها على أربعين موظف من العاملين بمصلحة القروض في ست وكالات بنكية بولاية المسيلة، استرجع منها (36) استبانة، أي ما نسبته (90%) من اجمالي الاستبانات الموزعة. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هو اعتماد المصارف التجارية الجزائرية على تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان، وأن لتلك القوائم تأثير على صنع قرارات منح الائتمان، وأن المصارف التجارية تعتمد على عدة مجموعات من النسب المالية، حيث تعتمد بالدرجة الأولى على مجموعة نسب السيولة، ثم المديونية، ثم الهيكل المالي، ثم النشاط، وأخيراً على نسب الربحية، بالإضافة إلى مقارنة المؤشرات المالية للعميل، وعلى الضمانات العينية المقدمة، عند صنع قرارات منح الائتمان. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة اهتمام المصارف التجارية بالتحليل المالي من خلال تدريب موظفي الائتمان على اجراء التحليل المالي، وتشجيع محللي الائتمان بتلك المصارف على زيادة الاهتمام بالنسب المالية ذات العلاقة لترشيد قرارات منح الائتمان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة في مجال تطبيقها على المصارف التجارية الأردنية، وفي دراسة مجموعة نسب السوق من ضمن مجموعات النسب المالية، بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية للنسب الفرعية داخل كل مجموعة من النسب المالية.

4 –دراسة (Alqam et al., 2021): هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التحليل المالي باستخدام النسب في اتخاذ القرارات المالية من قبل المستثمرين والمقرضين في الأردن، ومجموعة النسب المالية الأكثر استخداماً من قبل متخذو القرار في مجال الإقراض أو الاستثمار. وتكون مجتمع الدراسة من فئتين، الأولى فئة الوسطاء الماليين في بورصة عمان وعددهم (60) وسيطاً للدلالة على فئة المستثمرين، أما الفئة الثانية فقد شملت موظفي دوائر الائتمان في المصارف الأردنية في منطقة عمان وعددهم (50) موظفاً للدلالة على فئة المقرضين، وقد تم توزيع استبانة الدراسة (تم تصميمها على أساس الإطار النظري للدراسة وفرضياتها) بشكل شامل يستهدف كافة أفراد المجتمع، الا أن العينة القابلة للتحليل كانت (55) وسيطاً و(45) موظفاً من دوائر الائتمان. ومن أهم ما توصلت له الدراسة هو اعتماد مسؤولي الائتمان لدى المصارف الأردنية على تحليل النسب المالية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالإقراض، حيث يساهم تحليل وتحديد النسب المالية بأنواعها في اتخاذ قرار الإقراض بنسبة (56%) تقريباً، وأن جميع مجموعات النسب المالية تعتبر مهمة ويعتمد عليها موظفو الائتمان في اتخاذ قرار الإقراض، إلا أن مجموعة نسب المديونية هي الأكثر أهمية، تليها مجموعة نسب السيولة، تليها مجموعة نسب الربحية، ثم مجموعة نسب السوق، وأن الأولوية لدى المقرضين هي للنسب التي تعكس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ومواجهة مخاطر التخلف عن السداد. ومن بين أهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة اختيار واعداد وتفسير النسب المالية بشكل واضح بما يجذب ويشجع الاستثمار ويضمن استمراريته وقدرته على السداد، وإعطاء المقرضين الثقة بأن أموالهم ستسدد في موعد استحقاقها.

تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة في مجال تطبيقها على قرار الإقراض فقط، وفي دراسة مجموعة نسب النشاط من ضمن مجموعات النسب المالية، بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية للنسب الفرعية داخل كل مجموعة من النسب المالية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5 –دراسة (Shahbal, 2024): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان من خلال استكشاف مدى اعتماد المصارف التجارية السعودية على تحليل القوائم المالية عند اتخاذ قرار الائتمان، بالإضافة إلى تحديد أهم المعوقات التي تحد من استخدام تحليل القوائم المالية، وتحديد العلاقة بين استخدام تحليل القوائم المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان وكل من خصائص موظفي القروض المصرفية، وحجم المصرف، ومدى الاعتماد على المعلومات الواردة في القوائم المالية، ومخصص خسائر القروض. تكون مجتمع الدراسة من العاملين في المصارف التجارية السعودية البالغ عددها اثنا عشرة مصرفاً تجارياً، أما عينة الدراسة فقد تمثلت بالموظفين العاملين في أقسام التسهيلات الائتمانية بفروع تلك المصارف بمدينة الرياض، وقد تم توزيع (255) استبانة على أفراد العينة، تم استرداد (163) استبانة جاهزة للتحليل الاحصائي، أي ما نسبته (64%) من اجمالي الاستبانات الموزعة. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن المصارف التجارية السعودية تستخدم تحليل القوائم المالية للعملاء عند اتخاذ قرارات منح الائتمان، حيث أن (90.8%) من تلك المصارف تطلب معلومات مالية عن العميل طالب الائتمان، مما يدل على أهمية المعلومات المالية للعميل في اتخاذ قرار منح الائتمان، وأن هناك اهتمام كبير من قبل محللي الائتمان في تلك المصارف باستخدام النسب المالية عند اتخاذ قرار منح الائتمان للعميل، وأن أكثر مجموعات النسب المالية استخداماً هي مجموعة نسب الدين، تليها مجموعة نسب النشاط، تليها مجموعة نسب السيولة، ثم مجموعة نسب الربحية، ومجموعة نسب السوق، وأن أكثر نسبة يستخدمها محللي الائتمان من مجموعة نسب الدين هي نسبة اجمالي الخصوم إلى حقوق الملكية، ومن نسب النشاط هو معدل دوران المدينين، ومن نسب السيولة هي نسبة التداول، ومن نسب الربحية هي نسبة هامش الربح الصافي، ومن نسب السوق هي نسبة العائد على السهم. من أهم توصيات الدراسة للمصارف التجارية السعودية هي زيادة استخدامها لتحليل القوائم المالية للعملاء بالإضافة إلى الضمانات التي يقدمها العملاء.

تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة السابقة في مجال تطبيقها على المصارف التجارية الأردنية، وفي التطرق لعدد أكبر من النسب داخل مجموعات النسب المالية، واعتمادها على العاملين في المجال الائتماني في الإدارة العامة فقط للمصارف التجارية لجمع البيانات الأولية للدراسة بخلاف الدراسة السابقة التي اعتمدت على فروع المصارف.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هيكل الدراسة:

تحتوي الدراسة على مقدمة وثلاثة محاور رئيسية، تتضمن المقدمة الإطار المنهجي والدراسات السابقة، يتضمن المحور الأول الإطار النظري، أما المحور الثاني فيتضمن الجانب التطبيقي للدراسة المتمثل بتحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية المنبثقة منها، والمحور الثالث يتضمن الخاتمة التي تتكون من نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة.

المحور الأول: الإطار النظري:

أولا: ماهية ومميزات وأسس التحليل المالي بالنسب

انتشر استعمال التحليل المالي بالنسب انتشاراً واسعاً بعد عام (1930م) وأصبح الأداة الرئيسية المستعملة في تفسير وتقييم القوائم المالية نتيجة لانفصال ملكية المنشآت عن إدارتها وما تبع ذلك من تشريعات أوجبت نشر البيانات خاصة عن تلك المنشآت ذات الملكية الجماعية، مما أوجد الحاجة لتحليل المعلومات المنشورة وقراءة مؤشراتها وتعريف جمهور المستثمرين بها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (عقل، 1995م، ص.195). وعلى الرغم من بعض محددات استخدامه إلا أن تحليل النسب المالية كأحد أساليب التحليل المالي كما تشير بومصباح (2021) يعتبر الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال لكونه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنشأة (ص.223).

يقصد بالتحليل المالي بالنسب "إيجاد علاقات بين مقدارين أو متغيرين محاسبيين تربطهما علاقات أو خواص مشتركة لدراسة حالة معينة" (العامري وآخرون، 2019م، ص.46)، وتعرف النسبة المالية بأنها "دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى)" (محمد وآخرون، 2000م، ص.52)، كما تعرف النسبة المالية بأنها "نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية أو من قائمة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أخرى بحيث يكون أحدهما بسطاً والثاني مقاماً شريطة أن تكون هناك علاقة سببية بين هذين الرقمين وذلك حتى يكون للنسبة مدلول أو معنى" (قويدر، 2013-2014م، ص.90).

ويعتمد التحليل المالي بالنسب على حقيقة مفادها أن الأرقام المطلقة التي تظهرها القوائم المالية للمنشآت للمتغيرات المالية (مثل: الربح، الأصول، أو الخصوم) لا تكون ذات دلالة كافية عند التعبير عنها بصورة أرقام مطلقة، ولكن تزداد دلالة هذه المتغيرات عند التعبير عنها في صورة نسب، حيث يتم نسبة هذه الأرقام المطلقة إلى أرقام مطلقة خاصة بمتغيرات أخرى ترتبط معها بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة (الألفي، 1997م، ص.249)، أي يمكن للتحليل المالي أن يتخذ شكل النسب المالية كما يشير مطر (2003م) من خلال المقارنة بين بند معين من بنود قائمة مالية معينة وبند آخر في نفس القائمة أو في قائمة مالية أخرى معدة للمنشأة خلال نفس الفترة المحاسبية (ص.25)، فالتحليل المالي بالنسب يهتم بدراسة العلاقة بين مكونات القوائم المالية للخروج بمعلومات تبين الوضع المالي السائد في المنشأة (الكحلوت، 2005م، ص.25).

ويتميز التحليل المالي بالنسب كما يشير المغربي (2022م) بسهولة احتساب النسب المالية، وإمكانية استعمال النسب في المقارنة من عام إلى آخر أو بين منشأة وأخرى، بالإضافة إلى كشف المعلومات التي لا تكشفها القوائم المالية العادية (ص.18).

ولضبط عملية التحليل وابقائها ضمن الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منها، هنالك عدد من الأسس التي يتوجب اتباعها عند استخدام أسلوب التحليل المالي بالنسب، ومن أهم تلك الأسس:

1 –التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي، حيث أن التحديد الدقيق للهدف المنشود من عملية التحليل المالي سيمكن المحلل من اختيار الحجم الأنسب من النسب المالية وعلى نحو يكفي لتزويده بالمعلومات المطلوبة علماً بأن عملية اختيار النسب المناسبة للهدف من التحليل ليست بالأمر السهل، وذلك لتشابك الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها، وبسبب التأثير المشترك المتداخل لعناصر النشاط الاقتصادي كلها (شيخ محمد وآخرون، 2007م، ص. 142).

2 –القيام بتركيب النسبة المالية بطريقة منطقية، ويكون ذلك بتركيب النسبة بطريقة تعكس علاقات اقتصادية معينة كنسبة الدخل إلى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، واعداد النسبة باستخدام قيم مناسبة ومعدة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

على أسس مشتركة كاستخدام تكلفة المبيعات في البسط ومتوسط تكلفة المخزون السلعي في المقام لاحتساب معدل دوران المخزون السلعي، بالإضافة إلى أن تعكس النسبة المستخرجة العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام كنسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات والتي تعكس العلاقة المباشرة بين الربح والمبيعات، وأن تفيد كذلك النسبة في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى كالاستفادة من معدل العائد على الأصول في تحديد جدوى الاقتراض (عقل، 1995م، ص.201).

3 –تفسير النسب المالية المحتسبة، أي تفسير النتائج التي تنطوي عليها تلك النسب، وهو ما يمثل الجانب الأصعب والأكثر تعقيداً في عملية التحليل، حيث تقع النسبة المالية (كونها كسراً بسطه ومقامه متغيران) تحت تأثير عوامل عديدة، ويتداخل هذا التأثير ويتشابك، فهناك عوامل تؤثر في بسط النسبة المالية، وعوامل أخرى تؤثر في مقام تلك النسبة، وعوامل تؤثر في البسط والمقام معاً، وفي حال اشتركت نسبة أو أكثر مع نسبة أخرى بمتغير أو أكثر، فان العوامل المؤثرة في هذا المتغير يمتد تأثيرها ليشمل كل تلك النسب معاً، ولذلك فان التفسير السليم للنسبة المالية ما هو إلا معرفة نصيب كل متغير فيها من جملة التغير الحاصل في النسبة، وتتبع الأثر الذي أحدثه كل متغير وصولاً إلى جذوره (شيخ محمد وآخرون، 2007م، ص ص.142–143)، ولذلك كما يشير هندي (1999م) فان حساب النسب المالية بحد ذاته لا يتطلب سوى قدراً محدوداً من المهارة والمقدرة، أما تحليل وتفسير تلك النسب المحسوبة هو ما يعد المحك الذي يميز المحلل الكفء من المحلل الأقل كفاءة (ص.83).

ثانيا: المجموعات الرئيسية للنسب المالية

للحكم على الحالة المالية للمنشأة طالبة الاقتراض، تستخدم المصارف التجارية عدداً من النسب المالية في مرحلة الدراسة الائتمانية كمرحلة مهمة من مراحل العملية الاقراضية. ويمكن تبويب تلك النسب المستخرجة من القوائم المالية إلى خمس مجموعات رئيسية هي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1 –مجموعة نسب السيولة:

توضح هذه المجموعة من النسب العلاقة بين النقدية والأصول المتداولة الأخرى للمنشأة وخصومها المتداولة (Brigham & Houston, 2004, P.78)، ولذلك فهي كما يشير هندي (1999م) تقيس مدى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً (الأصول المتداولة) (ص.84). ويوضح الجدول التالي أبرز النسب التي تتضمنها هذه المجموعة:

جدول 1: النسب التي تتضمنها مجموعة نسب السيولة

النسبة	طريقة حسابها
نسبة التداول	[الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة]
نسبة السيولة السريعة	[(الأصول المتداولة – المخزون السلعي – المصروفات المدفوعة مقدماً)/الخصوم المتداولة]
نسبة النقدية	[(النقدية في الصندوق والبنوك + الأوراق المالية القابلة للتسويق)/الخصوم المتداولة]
صافي رأس المال العامل	{الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة]
نسبة صافي رأس المال العامل إلى الخصوم المتداولة	[(الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة)/ الخصوم المتداولة]
نسبة المخزون السلعي إلى صافي رأس المال العامل	[المخزون السلعي/(الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة)]
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى الخصوم المتداولة	[صافي التدفق النقدي التشغيلي/ الخصوم المتداولة]
نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية	[(الأصول المتداولة – المخزون السلعي)/ المعدل اليومي لتكاليف العمليات]

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نسبة تغطية النقدية	[صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية]

2 –مجموعة نسب النشاط:

تستخدم هذه المجموعة من النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الأصول والخصوم (الكحلوت، 2005م، ص.42)، فهي تقيس مدى كفاءة إدارة المنشأة في توزيع الموارد المالية المتاحة توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، ومدى كفاءتها كذلك في استخدام الأصول لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن (بن مالك، 210–2011م، ص ص.42–43). ويوضح الجدول التالي أبرز النسب التي تتضمنها هذه المجموعة:

جدول 2: النسب التي تتضمنها مجموعة نسب النشاط

النسبة	طريقة حسابها
معدل دوران المخزون السلعي أو متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون	[تكلفة البضاعة المباعة/متوسط رصيد المخزون السلعي] أو [(متوسط رصيد المخزون السلعي X 360)/تكلفة البضاعة المباعة]
معدل دوران الذمم المدينة أو متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة	[صافي المبيعات الآجلة/متوسط رصيد المدينين] أو [(متوسط رصيد المدينين X 360)/صافي المبيعات الآجلة]
معدل دوران الأصول	[صافي المبيعات/مجموع الأصول]
معدل دوران الأصول المتداولة	[صافي المبيعات/مجموع الأصول المتداولة]
معدل دوران الأصول الثابتة	[صافي المبيعات/صافي الأصول الثابتة]

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

معدل دوران صافي رأس المال العامل	[صافي المبيعات/صافي رأس المال العامل]
معدل دوران الذمم الدائنة أو متوسط فترة سداد الذمم الدائنة	[صافي المشتريات الآجلة/ متوسط رصيد الدائنين] أو [(متوسط رصيد الدائنين X 360)/صافي المشتريات الآجلة]

3 –مجموعة نسب المديونية:

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها (بن طرية، 2010–2011م، ص.23)، ويمكن تناول هذه المجموعة كما يشير عقل (1995م) من منظورين الأول منهما يركز على العلاقة النسبية بين الديون من جانب والأصول وحقوق الملكية من جانب آخر (نسب المديونية)، بينما يركز المنظور الثاني على قدرة المنشأة على خدمة ديونها (نسب التغطية) (ص.236). ويوضح الجدول التالي أبرز النسب التي تتضمنها هذه المجموعة:

جدول 3: النسب التي تتضمنها مجموعة نسب المديونية

النسبة	طريقة حسابها
نسبة المديونية	[اجمالي الديون/اجمالي الأصول]
نسبة المديونية قصيرة الأجل	[الديون قصيرة الأجل/اجمالي الأصول]
نسبة المديونية طويلة الأجل	[الديون طويلة الأجل الأجل/اجمالي الأصول]
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	[اجمالي الديون/حقوق الملكية]

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية	[الديون قصيرة الأجل/ حقوق الملكية]
نسبة هيكل رأس المال	[الديون طويلة الأجل/مصادر التمويل طويلة الأجل]
نسبة اجمالي الأصول إلى حقوق الملكية	[اجمالي الأصول/حقوق الملكية]
نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة	[حقوق الملكية/ صافي الأصول الثابتة]
نسبة تمويل الأصول المتداولة	[الخصوم المتداولة/الأصول المتداولة]
معدل تغطية الفوائد	[الأرباح قبل الفوائد والضرائب/مصروف الفوائد]
معدل تغطية الفوائد من التدفقات النقدية	[صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ فوائد الديون]
نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل	[صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ مدفوعات الدين طويلة الأجل]
نسبة التغطية الشاملة	صافي الربح + الضريبة + الفوائد + الاستهلاك + أقساط أجرة الآليات الفائدة + أقساط أجرة الآليات + أرباح الأسهم الممتازة + أقساط الدين 1– نسبة الضريبة 1 – نسبة الضريبة
نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى اجمالي الديون	[صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ اجمالي الديون]

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4 –مجموعة نسب الربحية:

تقيس هذه المجموعة من النسب نتيجة أعمال المنشأة وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من قبل الإدارة العليا وقدرتها على تحقيق الربح، ويمكن أن تقسم هذه المجموعة إلى قسمين يتمثل الأول منهما بمجموعة النسب التي تقيس ربحيه المنشأة استناداً إلى المبيعات، بينما يتكون القسم الثاني من مجموعة النسب التي تقيس ربحية المنشأة استناداً إلى حجم الاستثمارات (آل شبيب، 2009م، ص.105، 107)، حيث أن هذه المجموعة من النسب تمكن المحللين كما يشير جيتمان وزوتر (Gitman & Zutter, 2012) من تقييم أرباح المنشأة فيما يتعلق بمستوى معين من المبيعات، أو مستوى معين من الأصول، أو حقوق الملكية (P.79). ويوضح الجدول التالي أبرز النسب التي تتضمنها هذه المجموعة:

جدول 4: النسب التي تتضمنها مجموعة نسب الربحية

النسبة	طريقة حسابها
هامش الربح الإجمالي	[اجمالي الربح/صافي المبيعات]
هامش الربح التشغيلي	[الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب/صافي المبيعات]
هامش الربح الصافي	[الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية/صافي المبيعات]
العائد على الأصول	[الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية/مجموع الأصول]
العائد على حقوق المساهمين العاديين	[الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية/حقوق المساهمين العاديين]
العائد على السهم	[الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية/عدد الأسهم العادية القائمة في نهاية الفترة]

5 –مجموعة نسب السوق:

يستخدم المحللون هذه المجموعة من النسب لتقييم مركز المنشأة في السوق المالي، ومن ثم مدى قدرتها على الاستمرارية في المستقبل (الشيخلي، 2012م، ص.46)، فهي كما يشير جيتمان وزوتر

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(Gitman & Zutter, 2012) تعطي نظرة ثاقبة حول شعور المستثمرين في السوق بأداء المنشأة من حيث المخاطر والعائد، وتعكس تقييم المساهمين العاديين لجميع جوانب الأداء الماضي والمتوقع للمنشأة في المستقبل (P.82). ويوضح الجدول التالي أبرز النسب التي تتضمنها هذه المجموعة:

جدول 5: النسب التي تتضمنها مجموعة نسب السوق

النسبة	طريقة حسابها
نسبة سعر السهم إلى عائده	[السعر السوقي للسهم/ العائد على السهم]
نسبة الأرباح الموزعة	[الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية/الدخل المتاح لحملة الأسهم العادية]
نسبة عائد التوزيع	[حصة السهم من الأرباح الموزعة/السعر السوقي للسهم]
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	[السعر السوقي للسهم/القيمة الدفترية للسهم]
توزيعات السهم العادي	[التوزيعات المعلن عنها للمساهمين العاديين/عدد الأسهم العادية]
نسبة عائد الاحتفاظ بالسهم	[(سعر السهم السوقي في نهاية الفترة – سعر السهم السوقي في بداية الفترة + نصيب السهم من الأرباح الموزعة)/سعر السهم السوقي في بداية الفترة]

ثالثا: أهمية التحليل المالي بالنسب في عملية الإقراض المصرفي

يعتبر التحليل المالي في غاية الأهمية في عملية منح القروض المصرفية، حيث يعد من أهم الأدوات الرئيسية التي تستخدمها المصارف بغرض تحديد وتقييم المركز المالي والائتماني للمنشأة طالبة الاقتراض

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(الألفي، 1997م، ص.217). وتعتبر المصارف التجارية من تلك الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية خاصة كأداة تساعدها على اتخاذ قرار منح القروض، حيث يقوم المصرف بهذا النوع من التحليل للتعرف على المخاطر المالية التي يمكن أن تواجهه في المستقبل، وللتعرف كذلك على الأخطار المتوقع مواجهتها في علاقته مع المقترضين وتقييم هذه العلاقة والعمل على بناء القرارات المرتبطة بها، فالتحليل المالي يقدم نموذجاً مناسباً لمسؤولي الائتمان في تقييم الأداء المالي للمنشأة طالبة الاقتراض ومقدرتها على السداد (كنعان وحمره، 2016-2017م، ص.370).

ولأن التحليل المالي باستخدام النسب هو أحد أساليب التحليل المالي، تهتم المصارف التجارية في مرحلة الدراسة الائتمانية باحتساب وتفسير النسب المالية من القوائم المالية للمنشأة طالبة الاقتراض.

وتظهر أهمية النسب المالية في عملية التحليل الائتماني كما يلي:

-تساعد كلاً من مجموعة نسب السيولة، مجموعة نسب النشاط، ومجموعة نسب المديونية في قياس مخاطر المنشأة طالبة الاقتراض (احمد وحنظل، 2012م، ص.254)، ومجموعة نسب الربحية تساعد في قياس العائد، بينما تقيس نسب السوق كلاً من المخاطر والعائد (Gitman & Zutter, 2012, P.70).

-تساعد مجموعة نسب السيولة الباحث الائتماني في تقييم المركز الجاري للمنشأة طالبة الاقتراض وفي قياس مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، فهي مقياس له أهميته في التحليل الائتماني وخصوصاً عند منح القروض قصيرة الأجل حيث أنها تبين بوضوح المصادر التي سيتم السداد منها، كما تساعد هذه المجموعة من النسب في تحديد الحد الأقصى للقروض قصيرة الأجل التي يمكن منحها للمنشأة وفقاً لمركز السيولة ولإجمالي رأس المال العامل وعلى ضوء مصادر التمويل التي تعتمد عليها في تمويل عملياتها الجارية، فضلاً عن أهمية هذه المجموعة من النسب في مجال التحليل الائتماني لاتخاذ قرار منح القروض متوسطة وطويلة الأجل وذلك لاعتماد المنشأة في تمويل عملياتها الجارية على جزء من مصادر التمويل الدائمة وليس على مصادر التمويل القصيرة الأجل بالكامل (الألفي، 1997م، ص.257). ويمكن للباحث الائتماني الاستفادة كذلك من مجموعة نسب السيولة باعتبارها مؤشرات صريحة لتحديد

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المدى الذي يمكن أن تتعرض له المنشأة لمخاطر الإفلاس نتيجة لعدم قدرتها على تسديد التزاماتها بتواريخ الاستحقاق (الزبيدي، 2000م، ص.65).

-تساعد مجموعة نسب النشاط الباحث الائتماني في تقييم مدى كفاءة استخدام المنشأة طالبة الاقتراض للموارد المالية المتاحة لها في نشاطها، وفي الوقوف على مدى نجاح السياسات المالية والتشغيلية والتسويقية التي اتبعتها المنشأة في إدارة نشاطها، فمعدل دوران المخزون السلعي على سبيل المثال يفصح عن مدى كفاءة السياسة التسويقية للمنشأة طالبة الاقتراض ومدى كفاءتها كذلك في إدارة المخزون السلعي، الأمر الذي يفيد الباحث الائتماني بدرجة كبيرة جداً عند دراسته لطلب منح قرض بضمان البضائع في صوره المختلفة، حيث أنه كلما ازدادت كفاءة المنشأة في إدارة المخزون السلعي كلما كانت الفرصة كبيرة لعدم ركود وبطء حركة التخزين والايداع بالمخازن اذا ما قرر المصرف منح المنشأة قرض بضمان البضائع (الألفي، 1997م، ص ص.264-265).

-تكشف مجموعة نسب المديونية للباحث الائتماني عن مصادر التمويل المختلفة التي اعتمدت عليها المنشأة طالبة الاقتراض في تمويل نشاطها، والأهمية النسبية لكل مصدر من تلك المصادر (حقوق ملكية، ديون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل)، ومدى التوازن بين هذه المصادر ومدى التوازن بين مصادر التمويل والاستخدامات التي وظفت فيها، بالإضافة إلى تحديد درجة المخاطرة الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف في حالة منحه للقرض المطلوب (الألفي، 1997م، ص.275)، فهي تعطي مؤشرات دقيقة عن الوضع المالي للمنشأة طالبة الاقتراض وقدرتها على سداد التزاماتها طويلة الأجل (قويدر، 2013-2014م، ص.96)، وحد الأمان المتوفر من حقوق الملكية لضمان سداد القرض في تاريخ الاستحقاق (الكحلوت، 2005م، ص.40)، وتوضح ما إذا كان من الأمان تزويد المنشأة بقروض إضافية، فمع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كلما ازدادت القروض المقدمة للمنشأة، كلما انخفضت فرصة المقرضين ومنهم المصرف في استرداد أصل القرض والفوائد (هندي، 1999م، ص.96).

-جميع مجموعات النسب المالية التي سبق التطرق لها (سيولة، نشاط، ومديونية) تظهر بعض جوانب أو أبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المنشأة، أما مجموعة نسب الربحية فإنها تعطي إجابات نهائية عن

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الكفاءة العامة لإدارة المنشأة (قويدر، 2013-2014م، ص.99) حيث تعتبر مجموعة نسب الربحية المقياس والمعبر الدقيق عن آثار الربح ووظائفه ومدى كفايته، فهي تساعد الباحث الائتماني في تحديد مدى ربحية نشاط المنشأة طالبة الاقتراض ومدى كفاية أرباحها المحققة لأغراض التوسع أو لخدمة الديون، كما أن دراسة تطور هذه المجموعة من النسب يقدم صورة واضحة عن مدى استقرار أو تذبذب معدلات الربحية على فترات مختلفة، بالإضافة إلى أنها تساعد في قياس مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها والتي تتضمن التزامها تجاه المصرف كون الأرباح تمثل المصدر الرئيسي لسداد الالتزامات، وأن للربح أيضاً وظيفة تمويلية يمارسها في كل من الأجل القصير والطويل حيث تتبلور الأرباح المحققة في صورة خلق أصول جديدة تدعم المركز الجاري للمنشأة بزيادة حجم الأصول المتداولة، وتدعم كذلك المركز الاستثماري للمنشأة بزيادة حجم أصولها واستثماراتها طويلة الأجل (الألفي، 1997م، ص.271). ويشير هندي (1999م) إلى أهمية مجموعة نسب الربحية عند اتخاذ قرار منح القروض طويلة الأجل، حيث يتوقع المصرف كمقرض أن تكون المنشأة قادرة على سداد أصل القرض طويل الأجل من الأرباح التي تحققها وليس من بيع الأصول التي تمتلكها (ص.105).

-يمكن للباحث الائتماني بواسطة مجموعة نسب السوق أن يعزز قناعته تجاه الموقف المالي للمنشأة طالبة الاقتراض من خلال الاهتمام بتحديد القيمة السوقية لأسهمها والمتغيرات المحددة لهذه القيمة، وحركة التداول في سوق الأوراق المالية (بلحاج عيسى، 2013م، ص.12)، لأن ذلك يعكس نوع من الأمان تعتمد عليه دوائر الائتمان بخصوص ضمان حقوقها في حالة تعثر المنشأة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المصرف (الكحلوت، 2005م، ص.46).

بهدف اتخاذ قرار اقراضي سليم، وبعد تقديم المنشأة طالبة الاقتراض لجميع المستندات المطلوبة منها في مرحلة التقدم بطلب الاقتراض، واجراء الفحص الأولي لطلب القرض والتأكد من توفر الصلاحية المبدئية للإقراض حسب سياسة المصرف الاقراضية، واتخاذ قرار مبدئي باستكمال دراسة الطلب، تقوم دائرة الائتمان بالمصرف التجاري بإجراء الدراسة الائتمانية كمرحلة لاحقة لمرحلة التقدم بطلب الاقتراض للحكم على الجدارة الائتمانية للمنشأة طالبة الاقتراض. وتتضمن الدراسة الائتمانية دراسة مجموعة من البيانات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

منها تحليل القوائم المالية للمنشأة طالبة الاقتراض لعدة أعوام الذي بدوره يشمل اجراء تحليل النسب المالية لتلك المنشأة، الأمر الذي يساعد الباحث الائتماني في تحديد قدرة المنشأة طالبة الاقتراض على الوفاء بالتزاماتها تجاه المصرف كأحد المؤشرات المستخدمة لقياس جدارتها الائتمانية، وتحديد مركزها الائتماني، ومن ثم يساعد في التوصية على اتخاذ قرار الإقراض المناسب. وبالتالي فان نتائج احتساب وتفسير النسب المالية للمنشأة طالبة الاقتراض تؤثر في نتائج التحليل المالي لتلك المنشأة والتي تعتبر من ضمن البيانات التي يعتمد عليها الباحث الائتماني في المصرف التجاري لتقدير المركز الائتماني للمنشأة طالبة الاقتراض والذي على ضوئه يتم التوصية بقبول أو رفض منح القرض المطلوب.

وأخيراً يود الباحث الإشارة إلى ما يلي:

-البيانات المالية للمنشأة طالبة الاقتراض والمرفقة بطلب الاقتراض تعتبر من ضمن مصادر المعلومات التي تعتمد عليها المصارف التجارية في مرحلة الدراسة الائتمانية للوقوف على المركز الائتماني للمنشأة، فهي كما يشير مطر (2003م) بمثابة المادة الخام لعملية التحليل المالي التي سينفذها الباحث الائتماني جنباً إلى جنب مع تحليل مخاطر الائتمان ليشكلا معاً القاعدة الأساسية لاتخاذ القرار سواء بالموافقة أو عدم الموافقة على منح القرض (ص.352).

-لاستخلاص نتائج مفيدة تساعد في الحكم على الحالة المالية للمنشأة طالبة الاقتراض، لا بد من مقارنة النسب المالية المحسوبة للعام الحالي مع كل من المعايير المطلقة، والنسب المماثلة لها لنفس المنشأة للأعوام السابقة (المعيار التاريخي)، ومع متوسط النسب المماثلة لها للمنشآت العاملة بنفس الصناعة (معيار الصناعة).

-لأن القرض المصرفي الذي يتقرر منحه اليوم يتم سداده في المستقبل، فان عملية التحليل الائتماني تتطلب وجود مؤشرات تستخدم للتنبؤ بأداء المنشأة طالبة الاقتراض في المستقبل وليس في الحاضر والماضي فقط، ويمكن للنسب المالية أن تكون أساس جيد وموضوعي لوضع تقديرات تقريبية لأداء تلك المنشأة طالبة الاقتراض في المستقبل إذا تم استخدامها بمهارة واستيعاب كامل لمدلول كل نسبة (الألفي، 1997م، ص.276).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

-على الرغم من أهميتها، إلا أن هناك محددات لاستخدام النسب المالية (نواحي قصور) يجب أخذها بعين الاعتبار من قبل الباحث الائتماني عند الاعتماد على تلك النسب في دراسة المركز الائتماني للمنشأة طالبة الاقتراض.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية:

أولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1 -مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين بالمجال الائتماني ضمن دائرتي إدارة أعمال الشركات ومراجعة الائتمان بالإدارة العامة لأربعة من المصارف التجارية الأردنية (البنك العربي، البنك الأهلي الأردني، بنك الأردن، وبنك القاهرة عمان) الأقدم من حيث تاريخ التأسيس من أصل اثنا عشرة مصرفاً تجارياً في نهاية عام (2023م) وفقاً للتقرير السنوي الستون للبنك المركزي الأردني (ص. 57). أما عينة الدراسة فهي عينة قصدية تضمنت كافة مجتمع الدراسة، حيث تم استخدام الحصر الشامل لجميع العاملين بالمجال الائتماني ضمن دائرتي إدارة أعمال الشركات ومراجعة الائتمان بالإدارة العامة لتلك المصارف الأربعة سالفة الذكر. تم توزيع (108) استبانات، استرجع منها (91) استبانة، وتم استبعاد استبانتين، حيث بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الاحصائي (89) استبانة وبنسبة (82.41%) من اجمالي ما تم توزيعه من استبانات.

2 -الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم تفريغ وتحليل بيانات الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) نسخة رقم (26)،

وتم استخدام سلم ليكرت الخماسي لتحديد مستوى الإجابات، حيث تم تقسيم مستويات درجة الاهمية تبعاً لما يلي: إذا كان المتوسط الحسابي من (1-2.33) تمثل درجة أهمية منخفضة، من (2.34-3.66) تمثل درجة أهمية متوسطة، ومن (3.67-5) تمثل درجة أهمية مرتفعة.

طول الفئة= (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

وتم استخدام الأساليب الاحصائية التالية:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أ- ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي.

ب- حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على البيانات الوظيفية لمفردات الدراسة.

ت-المتوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد العينة لكل نسبة من النسب المالية متغيرات الدراسة.

ث- الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل نسبة من النسب المالية متغيرات الدراسة، ولكل مجموعة نسب مالية من مجموعات الدراسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل نسبة من النسب المالية متغيرات الدراسة.

ج- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات أداة الدراسة (الاستبانة).

ح- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق النسب المالية والعلاقات بين مجموعات الدراسة.

خ-مؤشر الأهمية النسبية RII من أجل ترتيب العناصر بناءً على متوسط درجاتها.

د- استخدام اختبار " t " لمتوسط عينة واحدة لإثبات صحة فرضيات الدراسة.

3 -الثبات والصدق الإحصائي لأداة الدراسة:

لقياس مدى ثبات أداة الدِّراسة (الاستبانة) استخدم الباحث (معادلة ألفا كرونباخ)، وجدول (6) يوضِّح معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة بمجموعاتها الخمس والاستبانة ككل.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول 6: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

مجموعات النسب المالية	عنوان المجموعة	عدد النسب المالية في كل مجموعة	معامل ثبات ألفا كرونباخ
الأولى	مجموعة نسب السيولة	9	0.880
الثّانية	مجموعة نسب النشاط	7	0.808
الثّالثة	مجموعة نسب المديونية	14	0.864
الرّابعة	مجموعة نسب الربحية	6	0.767
الخامسة	مجموعة نسب السوق	6	0.829
الثّبات العام للاستبانة		42	0.952

يتضح من الجدول رقم (6) أن قيم معامل كرونباخ ألفا لجميع مجموعات النسب المالية متغيرات الدراسة كانت أكبر من قيمة المعيار الاحصائي المقبول لهذا الاختبار (0.7)، وتراوحت قيم معامل الثبات لمجموعات النسب المالية (0.767–0.880). وكانت أكبر قيمة لمجموعة نسب السيولة (0.880)، وأدنى قيمة لمجموعة نسب الربحية (0.767)، وبلغت للأداة ككل (0.952)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

وقد تم التّأكد من صدق أداة الدراسة وذلك بعرضهما على (10) مُحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص بالتحليل المالي والاقراض المصرفي، كما تم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين كل مجموعة نسب مالية من مجموعات الاستبانة، وجدول (7) يوضح النتائج.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول 7: صدق الاتساق الداخلي: حساب معاملات الارتباط بين مجموعات النسب المالية

مجموعات النسب المالية	مجموعة نسب السيولة	مجموعة نسب النشاط	مجموعة نسب المديونية	مجموعة نسب الربحية	مجموعة نسب السوق
مجموعة نسب السيولة	1	.789**	.838**	.724**	.819**
مجموعة نسب النشاط		1	.824**	.702**	.896
مجموعة نسب المديونية			1	.839**	.813**
مجموعة نسب الربحية				1	.839**
مجموعة نسب السوق					1

تم حساب معاملات الارتباط بين كل مجموعة من مجموعات الاستبانة ومعامل الارتباط بين كافة فقرات الاستبانة باستخدام معامل الارتباط بيرسون، ودلت نتائج الجدول رقم (7) على أن جميع معاملات الارتباط دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير الى الاتساق الداخلي بين جميع فقرات الاستبانة.

ثانياً: نتائج تحليل البيانات الوظيفية:

اشتملت عينة الدراسة على (89) موظف من العاملين بالمجال الائتماني ضمن دائرتي إدارة أعمال الشركات ومراجعة الائتمان بالإدارة العامة لأربعة من المصارف التجارية الأردنية، والجدول (8) يوضح البيانات الوظيفية للعينة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول 8: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الوظيفية

المتغير	المستوى/الفئة	العدد	النسبة
دائرة العمل بالمصرف	إدارة أعمال الشركات	61	%68.54
	مراجعة الائتمان	28	%31.46
الدرجة الوظيفية	رئيس قسم	11	%12.36
	مدير	17	%19.1
	موظف	61	%68.54
عدد أعوام الخبرة المصرفية	أقل من 5 أعوام	14	%15.73
	من 5 الى أقل من 10 أعوام	19	%21.35
	من 10إلى أقل من 15عام	24	%26.97
	15 عام فأكثر	32	%35.95
الدرجة العلمية	بكالوريوس	79	%88.76
	ماجستير	8	%8.99
	دكتوراه	2	%2.25
التخصص العلمي	محاسبة	32	%35.96
	مالية ومصرفية	41	%46.07
	إدارة اعمال	12	%13.48
	اقتصاد	4	%4.49
هل تلقيت برامج تدريبية حول موضوع التحليل المالي بالنسب قبل أو أثناء عملك في المصرف	نعم	68	%76.4
	لا	21	%23.6
	المجموع	89	%100

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من الجدول رقم (8) نلاحظ أن جميع أفراد عينة الدراسة معنيون بعملية منح القروض المصرفية، ودرجاتهم العلمية من بكالوريوس وأكثر، وأن (84.27%) من أفراد عينة الدراسة تمتد خبرتهم المصرفية من خمس أعوام وأكثر، وأن (82.02%) من أفراد العينة المبحوثة ضمن تخصصي المحاسبة والمالية والمصرفية، وأن (76.4%) من أفراد عينة الدراسة تلقوا تدريب حول موضوع التحليل المالي بالنسب، مما يشير إلى توفر الإمكانيات العلمية والخبرة العملية الكافية لأفراد عينة الدراسة للإجابة على استبانة الدراسة بدقة وتحقيق أهداف الدراسة.

ثالثاً: نتائج الدراسة ومناقشة فرضياتها وتفسيرها:

ما هي الأهمية النسبية لكل من المجموعات الخمس للنسب المالية في قرارات الإقراض؟ وما هي الأهمية النسبية للنسب الفرعية داخل كل مجموعة من النسب المالية في قرار اقراض المصارف التجارية الأردنية للمنشآت طالبة الاقتراض؟

للإجابة عن الجزء الأول من السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل مجموعة من المجموعات الخمس للنسب المالية، والجدول (9) يوضح نتائج ذلك

جدول 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجموعة من مجموعات استبانة التحليل المالي بالنسب ودوره في قرار الإقراض المصرفي

مجموعات النسب المالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة	درجة الأهمية
مجموعة نسب السيولة	4.11	0.245	0.822	1	مرتفعة
مجموعة نسب النشاط	3.67	0.606	0.696	5	مرتفعة
مجموعة نسب المديونية	4.04	0.479	0.808	2	مرتفعة
مجموعة نسب الربحية	3.98	0.722	0.796	3	مرتفعة
مجموعة نسب السوق	3.85	0.537	0.660	4	مرتفعة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يتبين من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لمجموعات النسب المالية الخمس قد جاءت جميعها بدرجة أهمية مرتفعة وتراوحت بين (3.67–4.11)، حيث جاءت مجموعة نسب السيولة في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.11)، وبانحراف معياري (0.245)، تليها مجموعة نسب المديونية في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (4.04)، وبانحراف معياري (0.479)، تليها مجموعة نسب الربحية في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (3.98)، وبانحراف معياري (0.722)، في حين جاءت في المرتبة الرابعة مجموعة نسب السوق، بمتوسط حسابي (3.85)، وبانحراف معياري (0.537)، وجاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة مجموعة نسب النشاط، بمتوسط حسابي (3.67)، وبانحراف معياري (0.606).

تتوافق نتائج دراسة كل من (Awuor, 2011)، (ميلي، 2018)، (Alqam et al., 2021)، و (Shahbal, 2024)، مع نتائج الدراسة الحالية التي توصلت إلى وجود دور للتحليل المالي بالنسب في قرار الإقراض المصرفي، وأن المصارف التجارية الأردنية تستخدم عدة مجموعات من النسب المالية في دراسة طلبات اقراض المنشآت بمرحلة الدراسة الائتمانية، بينما تتعارض نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (الكحلوت، 2005) التي أشارت إلى أنه لا يوجد إدراك لدى غالبية محللي الائتمان بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني.

وتتوافق نتائج دراسة (Awuor, 2011)، ودراسة (ميلي، 2018)، مع نتائج الدراسة الحالية التي توصلت إلى أن إدارة الائتمان في المصارف التجارية الأردنية تولي الأهمية الأولى لمجموعة نسب السيولة أثناء دراستها لطلبات اقراض المنشآت في مرحلة الدراسة الائتمانية.

وتتوافق أيضاً نتائج دراسة (Alqam et al., 2021)، ودراسة (Shahbal, 2024)، مع نتائج الدراسة الحالية التي توصلت إلى أن إدارة الائتمان في المصارف التجارية الأردنية تولي الأهمية الثانية لمجموعة نسب المديونية أثناء دراستها لطلبات اقراض المنشآت في مرحلة الدراسة الائتمانية، بينما تتعارض نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (الكحلوت، 2005) التي أشارت إلى أن مجموعة نسب الديون هي الأقل استخداماً من قبل محللي الائتمان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تتوافق كذلك نتائج دراسة (الكحلوت، 2005)، ودراسة (Alqam et al., 2021)، مع نتائج الدراسة الحالية التي أشارت إلى أن إدارة الائتمان في المصارف التجارية الأردنية تولي الأهمية الثالثة لمجموعة نسب الربحية أثناء دراستها لطلبات اقراض المنشآت في مرحلة الدراسة الائتمانية. وعلى الرغم من توافق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Awuor, 2011) في أن مجموعة نسب الربحية تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية، إلا أن الاختلاف يظهر في أن دراسة (Awuor, 2011) قامت بدراسة ثلاث مجموعات فقط من النسب المالية، بينما الدراسة الحالية اعتمدت في دراستها على خمس مجموعات من النسب المالية.

وعلى الرغم من توافق نتائج دراسة (Alqam et al., 2021) مع نتائج الدراسة الحالية التي أشارت إلى أن إدارة الائتمان في المصارف التجارية الأردنية تولي الأهمية الرابعة لمجموعة نسب السوق أثناء دراستها لطلبات اقراض المنشآت في مرحلة الدراسة الائتمانية، إلا أن الاختلاف يظهر في أن دراسة (Alqam et al., 2021) قامت بدراسة أربع مجموعات فقط من النسب المالية، بينما الدراسة الحالية اعتمدت في دراستها على خمس مجموعات من النسب المالية.

تتعارض نتائج دراسة (الكحلوت، 2005) مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية التي أشارت نتائجها إلى أن إدارة الائتمان في المصارف التجارية الأردنية تولي الأهمية الخامسة والأخيرة لمجموعة نسب النشاط أثناء دراستها لطلبات اقراض المنشآت في مرحلة الدراسة الائتمانية.

ولمعرفة الأهمية النسبية للنسب الفرعية داخل كل مجموعة من النسب المالية في قرار اقراض المصارف التجارية الأردنية للمنشآت طالبة الاقتراض، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل نسبة فرعية داخل كل مجموعة من مجموعات النسب المالية، والجداول من (10-14) توضح ذلك

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجموعة نسب السيولة ودورها في قرار الإقراض المصرفي

النسبة المالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة	درجة الأهمية
نسبة التداول	4.49	0.503	0.898	2	مرتفعة
نسبة السيولة السريعة	4.22	0.420	0.844	4	مرتفعة
نسبة النقدية	3.94	0.232	0.788	6	مرتفعة
صافي رأس المال العامل	4.69	0.467	0.938	1	مرتفعة
نسبة صافي رأس المال العامل إلى الخصوم المتداولة	4.07	0.330	0.814	5	مرتفعة
نسبة المخزون السلعي إلى صافي رأس المال العامل	3.69	0.467	0.738	9	مرتفعة
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى الخصوم المتداولة	4.40	0.494	0.880	3	مرتفعة
نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية	3.84	0.366	0.768	7	مرتفعة
نسبة تغطية النقدية	3.73	0.446	0.746	8	مرتفعة
مجموعة نسب السيولة	**4.11**	**0.245**	**0.822**	**1**	**مرتفعة**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يتبين من الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية للنسب المالية الفرعية داخل مجموعة نسب السيولة قد جاءت بدرجة أهمية مرتفعة وتراوحت بين (3.69–4.69)، حيث جاءت نسبة صافي رأس المال العامل في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.69)، وانحراف معياري (0.467) وبدرجة أهمية مرتفعة، تليها نسبة التداول في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (4.49)، وبانحراف معياري (0.503)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة نسبة المخزون السلعي إلى صافي رأس المال العامل، وبمتوسط حسابي (3.69)، وانحراف معياري (0.467).

تتوافق نتائج دراسة (الكحلوت، 2005) مع ما توصلت له الدراسة الحالية التي أشارت نتائجها إلى أن إدارة الائتمان في المصارف التجارية الأردنية تعتبر نسبة السيولة السريعة من النسب المهمة ضمن مجموعة نسب السيولة أثناء دراستها لطلبات اقراض المنشآت، إلا أن دراسة (الكحلوت، 2005) توصلت إلى أنها النسبة الأهم من بين مجموعة نسب السيولة، بينما الدراسة الحالية توصلت إلى أنها تحتل المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية من بين مجموعة نسب السيولة.

وتتوافق نتائج الدراسة الحالية مع توصلت له دراسة (Awuor, 2011) في أن كلاً من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة تلعبا أدواراً مهمة في تقييم العملاء، إلا أن دراسة (Awuor, 2011) توصلت إلى أن نسبة السيولة السريعة تعتبر الأكثر أهمية (استخداماً)، بينما الدراسة الحالية توصلت إلى أن نسبة التداول أكثر أهمية من نسبة السيولة السريعة.

تتوافق أيضاً نتائج دراسة (Shahbal, 2024) مع ما توصلت له الدراسة الحالية التي أشارت نتائجها إلى أن إدارة الائتمان في المصارف التجارية الأردنية تعتبر نسبة التداول من النسب المهمة ضمن مجموعة نسب السيولة أثناء دراستها لطلبات اقراض المنشآت، إلا أن دراسة (Shahbal, 2024) توصلت إلى أنها النسبة الأهم من بين مجموعة نسب السيولة، بينما الدراسة الحالية توصلت إلى أنها تحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية من بين مجموعة نسب السيولة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجموعة نسب المديونية ودورها في قرار الإقراض المصرفي

النسبة المالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة	درجة الأهمية
نسبة المديونية	3.97	0.714	0.794	11	مرتفعة
نسبة المديونية قصيرة الأجل	3.93	0.735	0.786	12	مرتفعة
نسبة المديونية طويلة الأجل	3.10	0.769	0.620	14	متوسطة
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	4.49	0.503	0.898	1	مرتفعة
نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية	4.25	0.434	0.850	6	مرتفعة
نسبة هيكل رأس المال	4.04	0.673	0.808	8	مرتفعة
نسبة اجمالي الأصول إلى حقوق الملكية	3.27	0.670	0.654	13	متوسطة
نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة	3.99	0.715	0.798	10	مرتفعة
نسبة تمويل الأصول المتداولة	4.43	0.497	0.886	2	مرتفعة
معدل تغطية الفوائد	4.38	0.489	0.876	3	مرتفعة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

معدل تغطية الفوائد من التدفقات النقدية	4.31	0.467	0.862	4	مرتفعة
نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل	4.13	0.588	0.826	7	مرتفعة
نسبة التغطية الشاملة	4.01	0.699	0.802	9	مرتفعة
نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى اجمالي الديون	4.31	0.467	0.862	4	مرتفعة
مجموعة نسب المديونية	**4.04**	**0.479**	**0.808**	**2**	**مرتفعة**

يتبين من الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية للنسب المالية الفرعية داخل مجموعة نسب المديونية قد جاءت بدرجة أهمية متوسطة إلى مرتفعة وتراوحت بين (3.10–4.49)، حيث جاءت نسبة الديون إلى حقوق الملكية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.49)، وانحراف معياري (0.503) وبدرجة أهمية مرتفعة، تليها نسبة تمويل الأصول المتداولة في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (4.43)، وبانحراف معياري (0.497)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة نسبة المديونية طويلة الأجل، وبمتوسط حسابي (3.10)، وانحراف معياري (0.769).

تتوافق نتائج دراسة (الكحلوت، 2005) مع ما توصلت له الدراسة الحالية التي أشارت نتائجها إلى أن إدارة الائتمان في المصارف التجارية الأردنية تعتبر معدل تغطية الفوائد من النسب المهمة ضمن مجموعة نسب المديونية أثناء دراستها لطلبات اقراض المنشآت، إلا أن دراسة (الكحلوت، 2005) توصلت إلى أنها النسبة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأهم من بين مجموعة نسب المديونية، بينما الدراسة الحالية توصلت إلى أنها تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية من بين مجموعة نسب المديونية.

وتتوافق نتائج دراسة (Shahbal, 2024) مع ما توصلت له الدراسة الحالية التي أشارت نتائجها إلى أن إدارة الائتمان في المصارف التجارية الأردنية تعتبر نسبة الديون إلى حقوق الملكية هي النسبة الأهم من بين مجموعة نسب المديونية أثناء دراستها لطلبات اقراض المنشآت.

جدول 12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجموعة نسب الربحية ودورها في قرار الإقراض المصرفي

النسبة المالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة	درجة الأهمية
هامش الربح الإجمالي	4.02	0.738	0.804	2	مرتفعة
هامش الربح التشغيلي	4.01	0.731	0.802	3	مرتفعة
هامش الربح الصافي	4.06	0.663	0.812	1	مرتفعة
العائد على الأصول	3.94	0.774	0.788	5	مرتفعة
العائد على حقوق المساهمين العاديين	3.98	0.917	0.796	4	مرتفعة
العائد على السهم	3.90	0.853	0.780	6	مرتفعة
مجموعة نسب الربحية	**3.98**	**0.722**	**0.796**	**3**	**مرتفعة**

يتبين من الجدول رقم (12) أن المتوسطات الحسابية للنسب المالية الفرعية داخل مجموعة نسب الربحية قد جاءت بدرجة أهمية مرتفعة وتراوحت بين (3.90–4.06)، حيث جاءت نسبة هامش الربح الصافي في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.06)، وانحراف معياري (0.663) وبدرجة أهمية مرتفعة، تليها نسبة هامش الربح الإجمالي في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (4.02)، وبانحراف معياري

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(0.738)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة نسبة العائد على السهم، وبمتوسط حسابي (3.90)، وانحراف معياري (0.853).

تتوافق نتائج دراسة (الكحلوت، 2005)، ودراسة (Shahbal, 2024)، مع ما توصلت له الدراسة الحالية التي أشارت نتائجها إلى أن إدارة الائتمان في المصارف التجارية الأردنية تعتبر هامش الربح الصافي النسبة الأهم ضمن مجموعة نسب الربحية أثناء دراستها لطلبات اقراض المنشآت.

وتتوافق نتائج دراسة (Awuor, 2011) مع ما توصلت له الدراسة الحالية التي أشارت نتائجها إلى أن إدارة الائتمان في المصارف التجارية الأردنية تعتبر كلاً من هامش الربح الصافي، وهامش الربح الإجمالي، وهامش الربح التشغيلي، والعائد على حقوق المساهمين العاديين، نسباً هامة ضمن مجموعة نسب الربحية أثناء دراستها لطلبات اقراض المنشآت، إلا أن الاختلاف يكمن بين نتائج دراسة (Awuor, 2011) ونتائج الدراسة الحالية في درجة الأهمية النسبية التي توليها إدارة الائتمان لتلك النسب المالية.

جدول 13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجموعة نسب السوق ودورها في قرار الإقراض المصرفي

النسبة المالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة	درجة الأهمية
نسبة سعر السهم إلى عائده	4.02	0.690	0.804	1	مرتفعة
نسبة الأرباح الموزعة	3.91	0.596	0.782	4	مرتفعة
نسبة عائد التوزيع	3.99	0.682	0.798	2	مرتفعة
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	3.93	0.636	0.786	3	مرتفعة
توزيعات السهم العادي	3.89	0.592	0.778	5	مرتفعة
نسبة عائد الاحتفاظ بالسهم	3.37	0.713	0.674	6	متوسطة
مجموعة نسب السوق	**3.85**	**0.537**	**0.660**	**4**	**مرتفعة**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يتبين من الجدول رقم (13) أن المتوسطات الحسابية للنسب المالية الفرعية داخل مجموعة نسب السوق قد جاءت بدرجة أهمية متوسطة إلى مرتفعة وتراوحت بين (3.37–4.02)، حيث جاءت نسبة سعر السهم إلى عائده في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (4.02)، وانحراف معياري (0.690) وبدرجة أهمية مرتفعة، تليها نسبة عائد التوزيع في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (3.99)، وبانحراف معياري (0.682)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة نسبة عائد الاحتفاظ بالسهم، وبمتوسط حسابي (3.37)، وانحراف معياري (0.713).

تتوافق نتائج دراسة (الكحلوت، 2005) مع ما توصلت له الدراسة الحالية التي أشارت نتائجها إلى أن إدارة الائتمان في المصارف التجارية الأردنية تعتبر نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية من النسب المهمة ضمن مجموعة نسب السوق أثناء دراستها لطلبات اقراض المنشآت، إلا أن دراسة (الكحلوت، 2005) توصلت إلى أنها النسبة الأهم من بين مجموعة نسب السوق، بينما الدراسة الحالية توصلت إلى أنها تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية من بين مجموعة نسب السوق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول 14: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجموعة نسب النشاط ودورها في قرار الإقراض المصرفي

النسبة المالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة	درجة الأهمية
معدل دوران المخزون السلعي أو متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون	3.75	0.627	0.750	1	مرتفعة
معدل دوران الذمم المدينة أو متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة	3.75	0.627	0.750	1	مرتفعة
معدل دوران الأصول	3.69	0.650	0.738	5	مرتفعة
معدل دوران الأصول المتداولة	3.72	0.639	0.744	3	مرتفعة
معدل دوران الأصول الثابتة	3.54	0.724	0.708	7	متوسطة
معدل دوران صافي رأس المال العامل	3.61	0.668	0.722	6	متوسطة
معدل دوران الذمم الدائنة أو متوسط فترة سداد الذمم الدائنة	3.70	0.647	0.740	4	مرتفعة
مجموعة نسب النشاط	**3.67**	**0.606**	**0.696**	**5**	**مرتفعة**

يتبين من الجدول رقم (14) أن المتوسطات الحسابية للنسب المالية الفرعية داخل مجموعة نسب النشاط قد جاءت بدرجة أهمية متوسطة إلى مرتفعة وتراوحت بين (3.54–3.75)، حيث جاء كل من معدل دوران المخزون السلعي أو متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون، ومعدل دوران الذمم المدينة أو متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.75)، وانحراف معياري (0.627) وبدرجة أهمية مرتفعة، يليهما معدل دوران الأصول المتداولة في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (3.72)، وبانحراف

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

معياري (0.639)، في حين جاء في المرتبة الأخيرة معدل دوران الأصول الثابتة، وبمتوسط حسابي (3.54)، وانحراف معياري (0.724).

تتوافق نتائج دراسة (الكحلوت، 2005)، ودراسة (Shahbal, 2024)، مع ما توصلت له الدراسة الحالية التي أشارت نتائجها إلى أن إدارة الائتمان في المصارف التجارية الأردنية تعتبر معدل دوران الذمم المدينة أو متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة النسب الأهم ضمن مجموعة نسب النشاط أثناء دراستها لطلبات اقراض المنشآت.

وتتوافق نتائج دراسة (Awuor, 2011) مع ما توصلت له الدراسة الحالية التي أشارت نتائجها إلى أن إدارة الائتمان في المصارف التجارية الأردنية تعتبر كلاً من معدل دوران المخزون السلعي ومعدل دوران الذمم المدينة من النسب المهمة ضمن مجموعة نسب النشاط أثناء دراستها لطلبات اقراض المنشآت، إلا أن معدل دوران المخزون السلعي يحتل المرتبة الثانية ومعدل دوران الذمم المدينة يحتل المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية في دراسة (Awuor, 2011)، بينما كل منهما يحتل المرتبة الأولى وبالتساوي من حيث درجة الأهمية النسبية في الدراسة الحالية.

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي بالنسب المستخدم في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار اقراض المصارف التجارية الأردنية للمنشآت طالبة الاقتراض؟

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب (one sample t test) لكل مجموعة من مجموعات النسب المالية، والجدول رقم (15) يوضح نتائج ذلك.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول 15: نتائج اختبار one sample t test للتحليل المالي بالنسب

مجموعات النسب المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	مستوى الدلالة
مجموعة نسب السيولة	4.11	0.245	158.530	0.000	دال
مجموعة نسب النشاط	3.67	0.606	57.254	0.000	دال
مجموعة نسب المديونية	4.04	0.479	79.512	0.000	دال
مجموعة نسب الربحية	3.98	0.722	52.009	0.000	دال
مجموعة نسب السوق	3.85	0.537	67.624	0.000	دال

توضح نتائج جدول رقم (15) وجود دلالة إحصائية بين التحليل المالي بالنسب المستخدم في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار اقراض المصارف التجارية الأردنية للمنشآت طالبة الاقتراض، مما يؤكد صحة فرضية الدراسة الرئيسية التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي بالنسب المستخدم من قبل المصارف التجارية الأردنية في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار إقراض المنشآت طالبة الاقتراض"

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المجموعات الخمس للنسب المالية كل على حده (سيولة، نشاط، مديونية، ربحية، وسوق) وقرار اقراض المصارف التجارية الأردنية للمنشآت طالبة الاقتراض؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب (one sample t test) لكل نسبة فرعية داخل كل مجموعة من مجموعات النسب المالية، والجداول من (16–20) توضح نتائج ذلك.

جدول 16: نتائج اختبار one sample t test لمجموعة نسب السيولة

النسبة المالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	مستوى الدلالة
نسبة التداول	4.49	0.503	84.327	0.000	دال
نسبة السيولة السريعة	4.22	0.420	94.949	0.000	دال
نسبة النقدية	3.94	0.232	160.666	0.000	دال
صافي رأس المال العامل	4.69	0.467	94.653	0.000	دال
نسبة صافي رأس المال العامل إلى الخصوم المتداولة	4.07	0.330	116.204	0.000	دال
نسبة المخزون السلعي إلى صافي رأس المال العامل	3.69	0.467	74.451	0.000	دال
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى الخصوم المتداولة	4.40	0.494	84.186	0.000	دال
نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية	3.84	0.366	99.009	0.000	دال
نسبة تغطية النقدية	3.73	0.446	78.853	0.000	دال

توضح نتائج جدول رقم (16) وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مجموعة نسب السيولة المستخدمة في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار اقراض المصارف التجارية الأردنية للمنشآت طالبة الاقتراض عند مقارنتها بمستوى الدلالة الإحصائية ($sig = 0.000 < \alpha = 0.05$)، مما يؤكد صحة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرضية الفرعية الأولى للدراسة والتي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة نسب السيولة المستخدمة من قبل المصارف التجارية الأردنية في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار إقراض المنشآت طالبة الاقتراض".

جدول 17: نتائج اختبار one sample t test لمجموعة نسب النشاط

النسبة المالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	مستوى الدلالة
معدل دوران المخزون السلعي أو متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون	3.75	0.627	56.493	0.000	دال
معدل دوران الذمم المدينة أو متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة	3.75	0.627	56.493	0.000	دال
معدل دوران الأصول	3.69	0.650	53.481	0.000	دال
معدل دوران الأصول المتداولة	3.72	0.639	54.873	0.000	دال
معدل دوران الأصول الثابتة	3.54	0.724	46.126	0.000	دال
معدل دوران صافي رأس المال العامل	3.61	0.668	50.958	0.000	دال
معدل دوران الذمم الدائنة أو متوسط فترة سداد الذمم الدائنة	3.70	0.647	53.922	0.000	دال

توضح نتائج جدول رقم (17) وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مجموعة نسب النشاط المستخدمة في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار اقراض المصارف التجارية الأردنية للمنشآت طالبة الاقتراض عند مقارنتها بمستوى الدلالة الإحصائية ($sig = 0.000 < \alpha = 0.05$)، مما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة والتي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة نسب النشاط المستخدمة من قبل المصارف التجارية الأردنية في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار إقراض المنشآت طالبة الاقتراض".

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول 18: نتائج اختبار one sample t test لمجموعة نسب المديونية

النسبة المالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	مستوى الدلالة
نسبة المديونية	3.97	0.714	52.385	0.000	دال
نسبة المديونية قصيرة الأجل	3.93	0.735	50.447	0.000	دال
نسبة المديونية طويلة الأجل	3.10	0.769	38.026	0.000	دال
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	4.49	0.503	84.327	0.000	دال
نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية	4.25	0.434	92.360	0.000	دال
نسبة هيكل رأس المال	4.04	0.673	56.728	0.000	دال
نسبة اجمالي الأصول إلى حقوق الملكية	3.27	0.670	46.024	0.000	دال
نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة	3.99	0.715	52.629	0.000	دال
نسبة تمويل الأصول المتداولة	4.43	0.497	83.958	0.000	دال
معدل تغطية الفوائد	4.38	0.489	84.603	0.000	دال
معدل تغطية الفوائد من التدفقات النقدية	4.31	0.467	87.162	0.000	دال
نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل	4.13	0.588	66.387	0.000	دال
نسبة التغطية الشاملة	4.01	0.699	54.142	0.000	دال
نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى اجمالي الديون	4.31	0.467	87.162	0.000	دال

توضح نتائج جدول رقم (18) وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مجموعة نسب المديونية المستخدمة في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار اقراض المصارف التجارية الأردنية للمنشآت طالبة الاقتراض عند مقارنتها بمستوى الدلالة الإحصائية ($sig = 0.000 < \alpha = 0.05$)، مما يؤكد صحة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة نسب المديونية المستخدمة من قبل المصارف التجارية الأردنية في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار إقراض المنشآت طالبة الاقتراض".

جدول 19: نتائج اختبار one sample t test لمجموعة نسب الربحية

النسبة المالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	مستوى الدلالة
هامش الربح الإجمالي	4.02	0.738	51.406	0.000	دال
هامش الربح التشغيلي	4.01	0.731	51.787	0.000	دال
هامش الربح الصافي	4.06	0.663	57.689	0.000	دال
العائد على الأصول	3.94	0.774	48.069	0.000	دال
العائد على حقوق المساهمين العاديين	3.98	0.917	40.932	0.000	دال
العائد على السهم	3.90	0.853	43.100	0.000	دال

توضح نتائج جدول رقم (19) وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مجموعة نسب الربحية المستخدمة في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار اقراض المصارف التجارية الأردنية للمنشآت طالبة الاقتراض عند مقارنتها بمستوى الدلالة الإحصائية ($sig = 0.000 < \alpha = 0.05$)، مما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة والتي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة نسب الربحية المستخدمة من قبل المصارف التجارية الأردنية في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار إقراض المنشآت طالبة الاقتراض".

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول 20: نتائج اختبار one sample t test لمجموعة نسب السوق

النسبة المالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية	مستوى الدلالة
نسبة سعر السهم إلى عائده	4.02	0.690	54.959	0.000	دال
نسبة الأرباح الموزعة	3.91	0.596	61.871	0.000	دال
نسبة عائد التوزيع	3.99	0.682	55.137	0.000	دال
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	3.93	0.636	58.333	0.000	دال
توزيعات السهم العادي	3.89	0.592	61.917	0.000	دال
نسبة عائد الاحتفاظ بالسهم	3.37	0.713	44.586	0.000	دال

توضح نتائج جدول رقم (20) وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مجموعة نسب السوق المستخدمة في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار اقراض المصارف التجارية الأردنية للمنشآت طالبة الاقتراض عند مقارنتها بمستوى الدلالة الإحصائية ($sig = 0.000 < \alpha = 0.05$)، مما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة نسب السوق المستخدمة من قبل المصارف التجارية الأردنية في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وقرار إقراض المنشآت طالبة الاقتراض".

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحور الثالث: الخاتمة

فيما يلي عرض لأهم النتائج والتوصيات التي توصل لها الباحث:

أولاً: النتائج:

من الدراسة الميدانية، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1 –هنالك دور للتحليل المالي بالنسب في قرار اقراض المنشآت لدى المصارف التجارية الأردنية، حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعات النسب المالية (السيولة، النشاط، الربحية، المديونية، والسوق) وقرار إقراض المنشآت طالبة الاقتراض من تلك المصارف.

2 – تستخدم المصارف التجارية الأردنية جميع مجموعات النسب المالية في دراسة طلبات الاقتراض بمرحلة الدراسة الائتمانية وتعتبرها هامة في قرار اقراض المنشآت طالبة الاقتراض، مع وجود اختلاف في الأهمية النسبية لتلك المجموعات.

3 –أثناء دراستها لطلبات اقراض المنشآت في مرحلة الدراسة الائتمانية، تولي إدارة الائتمان في المصارف التجارية الأردنية الأهمية الأولى لمجموعة نسب السيولة، تليها في الأهمية مجموعة نسب المديونية، تليها مجموعة نسب الربحية في الأهمية الثالثة، ثم مجموعة نسب السوق بالأهمية الرابعة، ومجموعة نسب النشاط بالأهمية الخامسة والأخيرة.

4 –على الرغم من الأهمية المرتفعة لجميع النسب المالية الفرعية داخل مجموعة نسب السيولة، إلا أن إدارة الائتمان لدى المصارف التجارية الأردنية تركز بالدرجة الأولى على صافي رأس المال العامل للمنشأة طالبة الاقتراض، وعلى نسبة التداول لتلك المنشأة بالدرجة الثانية.

5 – تولي إدارة الائتمان لدى المصارف التجارية الأردنية الأهمية الأولى لنسبة الديون إلى حقوق الملكية، والأهمية الثانية لنسبة تمويل الأصول المتداولة، من بين النسب الفرعية التي تتضمنها مجموعة نسب المديونية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

6 – تهتم إدارة الائتمان لدى المصارف التجارية الأردنية بجميع النسب المالية الفرعية داخل مجموعة نسب الربحية، وتوليها أهمية مرتفعة، إلا أنها تركز بالدرجة الأولى على هامش الربح الصافي، وبالدرجة الثانية على هامش الربح الإجمالي.

7 – تولي إدارة الائتمان لدى المصارف التجارية الأردنية الأهمية الأولى لنسبة سعر السهم إلى عائده، والأهمية الثانية لنسبة عائد التوزيع، من بين النسب المالية الفرعية التي تتضمنها مجموعة نسب السوق.

8 – تركز إدارة الائتمان لدى المصارف التجارية الأردنية على كل من معدل دوران المخزون السلعي أو متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون، ومعدل دوران الذمم المدينة أو متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة، وتوليهما الأهمية الأولى من بين النسب المالية الفرعية التي تتضمنها مجموعة نسب النشاط.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث المصارف التجارية الأردنية بما يلي:

1 – إيلاء مجموعة نسب النشاط مزيداً من الأهمية، نظراً لمساهمتها في قياس مخاطر المنشأة طالبة الاقتراض.

2 – الاستمرار في استخدام التحليل المالي بالنسب كأحد مصادر المعلومات الائتمانية التي يعتمد عليها في مرحلة الدراسة الائتمانية للحكم على الجدارة الائتمانية المنشأة طالبة الاقتراض.

3 –اجراء مراجعة مستمرة لدرجة الأهمية النسبية الممنوحة لكل مجموعة من مجموعات النسب المالية المستخدمة في دراسة طلبات الاقتراض، وللنسب المالية الفرعية داخل كل مجموعة من تلك المجموعات.

4 – زيادة الاهتمام بتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في المجال الائتماني حول موضوع التحليل المالي بالنسب، بما يعزز من قدرة الباحث الائتماني على تحليل وتفسير النسب المالية للمنشآت طالبة الاقتراض، ويساهم باتخاذ قرارات اقراض سليمة قدر الإمكان.

5 –اجراء التحليل المالي بالنسب للمنشآت طالبة الاقتراض، بالاستناد على قوائم مالية مدققة وتغطي فترة ثلاثة أعوام وأكثر.

6 –الأخذ بعين الاعتبار نواحي القصور في البيانات المحاسبية التي تشتق منها النسب المالية عند دراسة المركز الائتماني للمنشأة طالبة الاقتراض

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1 –كتب:

–آل شبيب، دريد كامل. (2009). *مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة* (ط.2). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

–الألفي، أحمد عبد العزيز. (1997). *الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*. المؤلف نفسه.

–الزبيدي، حمزة محمود. (2000). *التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل*. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

–العامري، سعود جايد مشكور، الصياح، عبد الستار مصطفى، والجنابي، سعد مجيد. (2019). *أساسيات الإدارة المالية الحديثة*. دار غيداء للنشر والتوزيع.

–عقل، مفلح. (1995). *مقدمة في الإدارة المالية*. البنك العربي.

–كنعان، علي، وحمره، محمد. (2016–2017). *إدارة المصارف*. منشورات جامعة دمشق–كلية الاقتصاد.

–محمد، منير شاكر، إسماعيل، إسماعيل، ونور، عبد الناصر. (2000). *التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات*. مطبعة الطليعة.

–مطر، محمد. (2003). *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني–الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية*. دار وائل للنشر والتوزيع.

–المغربي، محمد الفاتح محمود بشير. (2022). *التحليل المالي*. الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

–هندي، منير إبراهيم. (1999). *الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر* (ط.4). المكتب العربي الحديث.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2 –مجلات علمية:

–احمد، سمير عباس، وحنظل، عبد علي. (2012). استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، (32).

–بن سدات، سليمة، ويماني، ليلى. (2023). أثر إدارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية دراسة قياسية للفترة (2002–2021). *مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة*، *6* (2).

–بومصباح، صافية. (2021، ديسمبر 31). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس) (ATM). *مجلة أبحاث ودراسات التنمية–جامعة محمد البشير الابراهيمي*، *8* (2).

–شيخ محمد، حسين، قيطيم، حسان، وشحادة، زيدون. (2007، ابريل 9). دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية. *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية–سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، *29* (2).

–عريوة، محاد، وزغبة، طلال. (2018، ديسمبر). دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض في البنوك التجارية. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات*، *3* (5).

–ميلي، سمية أحمد. (2018). دور تحليل القوائم المالية في صنع قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية–دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية العاملة بولاية المسيلة. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية–جامعة محمد بوضياف–المسيلة*، *3* (1)، 249–271.

3 –رسائل جامعية:

–بلحاج عيسى، زهيرة. (2013). *تسيير مخطر عدم السداد في البنوك التجارية (دراسة استبيانية لمجموعة من البنوك التجارية بتمنراست وغرداية وورقلة خلال سنة 2013)* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح–ورقلة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

-بن طرية، سعاد. (2010-2011). *استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة ووكالاتها (ورقلة-تقرت) 2007-2009* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.

-بن مالك، عمار. (2010-2011). *المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء-دراسة حالة شركة إسمنت السعودية-للفترة الممتدة من 2006-2010* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة منتوري قسنطينة.

-الشيخلي، هديل أمين إبراهيم. (2012). *العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الشرق الأوسط.

-قويدر، ابتسام. (2013-2014). *دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري (BEA) -وكالة قسنطينة)* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة قسنطينة 2.

-الكحلوت، خالد محمود. (2005). *مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية-غزة.

4 -تقارير البنك المركزي الأردني:

-البنك المركزي الأردني. (2023). تقرير الاستقرار المالي.

https://www.cbj.gov.jo/AR/List/تقرير_الاستقرار_ المالي

-البنك المركزي الأردني. (2024، نيسان). التقرير السنوي الستون.

التقرير_السنوي

https://www.cbj.gov.jo/AR/List/

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1 –Books:

-Brigham, Eugene F., & Houston, Joel F. (2004). *Fundamental of Financial Management* (10thed.). Southwestern.

-Gitman, Lawrence J., & Zutter, Chad J. (2012). *Principles of Managerial Finance* (13thed.). Prentice Hall.

2 –Scientific Journals:

-Alqam, Mohammad Ahmad, Ali, Haitham Yousef, & Hamshari, Yaser Mohd. (2021, January). The Relative Importance of Financial Ratios in Making Investment and Credit Decisions in Jordan. *International Journal of Financial Research, 12* (2), 284-293.

-Shahbal, Kholoud Mohammed. (2024). The Role of Financial Statement Analysis in Credit loan Decisions and its Relation with Credit Risk: Empirical Study on Saudi Banks. *African Journal of Biological Sciences, 6* (10), 5725-5757.

3 –University Theses:

-Awuor, Charles Opiyo. (2011). *The Use of Financial Ratios for Credit Evaluation by Commercial Banks in Kenya* [Unpublished Master Thesis]. University of Nairobi.